تقرير جديد عن وضع المرأة العمانية
في مناطق الثورة ومناطق السلطة

حول العمل والقوانين الاجتماعية والامية ورعاية الاطفال وقوانين الزواج بين المنطقتين

ان وضعية المرأة في بلادنا لا تختلف في حياتها المعيشية والاجتماعية عن النساء في معظم بلدان العالم الثالث . اذا لم نقل ان المرأة في بلادنا تعيش في ظروف غاية في الصعوبة نتيجة لوجود السلطة الرجعية والتي تكبل النساء بقوانينها الجائرة اضافة الى القيود الاجتماعية المتوارثة التي تحاول السلطة ابقاءها وزيادة وترسيخ العقلية القبلية والاقطاعية السائدة.

غير انه مع شعور طليعة الشعب العماني بالظلم والاضطهاد الذي يعيشه شعبنا في عمان بكافة طبقاته وفئاته - وذلك لوقوع بلادنا تحت السيطرة الاستعمارية البريطانية والشركات الاجنبية الاحتكارية العاملة في حقل استخراج البترول والثروات المعدنية الاخرى - فقد تكتل الشعب وعلى وجه الخصوص الجماهير الكادحة التي وقع عليها كل مآسي المستعمرين وادواتهم للتخلص من ربقة الاستعمار وعملائه الرجعيين الذين ظل وجودهم مرتبطا بوجود اسيادهم المستعمرين في بلادنا . فقامت الثورة الشعبية بقيادة طليعة شعبنا المناضلة الجبهة الشعبية لتحرير عمان لتحرير الوطن والانسان من جميع الامراض التي كانت متراكمة فوق بعضها لعدة قرون .

لقد وضعت الثورة العمانية في مقدمة برامجها تحرير المرأة في بلادنا ومنحها كامل حقوقها المشروعة التي حجبت عنها لعدة قرون . وهي بذلك لم تكتف بالمناداة بحقوق المرأة فقط بل فتحت كافة المجالات امام المرأة لتقوم بدورها الوطني في مرحلة النضال التحرري لشعبنا .

ان المرأة العمانية اثبتت قدرتها وكفاءاتها في الكفاح المسلح بكافة أشكال النضال ضد اعداء جماهير شعبنا من مستعمرين وغزاة وعملاء محليين فشاركت الرجل في حمل السلاح وسجلت نساء بلادنا اروع الامثلة في البطولة والفداء رابطة تحررها بتحرر المجتمع كله وسقط على طريق حرب التحرير الشعبية مئات الرفيقات خضبت دمائهن ارض وطننا العماني ، وما « فاطمة غنانه» و « طفول » و « النشيطة » و « خيار » وغيرهن الا رموز للمرأة العمانية المناضلة في سبيل وطنها وتحررها .

ان المرأة العمانية التي تشارك حاليا بفعالية كبيرة في مختلف مؤسسات ومجالات الثوّرة العمانية تعتبر مثالا حيا للمرأة العربية المناضلة ضد كافة اشكال الظلم والاضطهاد والاستعباد . ففي ظل الحكم العميل في مسقط صنيعة المستعمرين الانجليز تعيش المرأة في ظل اضطهاد مزدوج : الاول واقع عليها من قبل السلطات الاستعمارية الرجعية ممثلة بقوانينها المتخلفة والثاني واقع عليها من قبل الرجل . ولقد جاء قيام منظمة المرأة العمانية الذي اتى تتويجا لنضال المرأة وطموحها نحو التحرر والتقدم ليجسد ويصعد نضالات المرأة العمانية في سبيل التحرر والتقدم والخلاص من الظلم المزدوج الذي تعاني منه . كما ناضلت النساء في بلادنا لسنوات عديدة من اجل انشاء منظمتهن الشعبية المدافعة عن حقوق المرأة وتحررها وتقدمها ونيل مكانتها الطبيعية في المجتمع . ومنذ انبثاق المنظمة عملت على مساعدة النساء العمانيات نحو افاق التحرر والتقدم بحيث اضحت المرأة في مناطق الثورة العمانية تتمتع بمعظم الحقوق وعلى رأسها المساواة بينها وبين الرجل .

● تعمل منظمتنا انطلاقا من توجهاتها التقدمية وبرامجها الطموحة التي تعمل على تحقيقها في هذه المرحلة التي يمر بها وطننا ، والتي تهدف الى ادخال اصلاحات جذرية في وضعية المرأة العمانية على جميع المستويات . ان منظمتنا منظمة المرأة العمانية ، هذا الاطار النسائي تناضبه السلطة العمانية العداء ، حيث ان السلطات الاستعمارية والرجعية في بلادنا لا تعترف بهذه المنظمة بل وتمارس ضدها كافة انواع التعسف والقمع حيث تتعرض النساء للاعتقال والسجن والاستجوابات المتكررة من قبل اجهزة القمع في بلادنا . وعلى رأس هذه الاجهزة ، جهاز المباحث العامة بمسقط الذي سلط جام غضبه على منظمتنا ممثلة بعضواتها (كما قامت السلطة العميلة والرجعية في سلطنة عمان بانشاء منظمة نسائية موازية لمنظمتنا هي جمعية المرأة العمانية) لتشوه بذلك نضالات المرأة العمانية ومطالبها العادلة .

ومع كل هذا فان منظمتنا في مناطق الثورة بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان قامت بافتتاح عدة مراكز تأهيلية لنساء هذه المناطق كتعليم الخياطة والتطريز . كما تم فتح دّر حضانة اضافة الى مراكز محو الامية . وفي هذه المناطق تتمتع المرأة بحقوقها الديمقراطية اما في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الرجعية ببلادنا فان الاوضاع بالنسبة للمرأة هي على الشكل التالي :

■■ وضع المرأة في ظل السلطة

● لا يسمح للمرأة بممارسة الاعمال الحرة اما في مجال التوظيف فانه لا يحق للمرأة حسب نظرة السلطات الرجعية في عمان ان تعمل في هذه المواقع الا في حدود ضيقة في قطاعي التعليم والطب، وفي جهاز الاعلام بالاذاعة والتلفزيون فقط اما القطاعات الاخرى فالمرأة محرم عليها العمل بها .

● اما على النطاق المدني ، فالمرأة العمانية نتيجة للقيود الاجتماعية وقوانين السلطة شبه الاقطاعية فهي لا تتمتع باي نوع من المساواة في التوظيف او في الراتب ولا حتى في مجال التعليم او الملكية او حق التعبير .

● اما في مجال التشريعات الاجتماعية ففي بلادنا يعتمد في هذا الجانب على القوانين الاقطاعية وبما تتفوه به قضاة السلطات الاستعمارية والرجعية . فلا توجد في بلادنا ما يسمى بالقوانين الاجتماعية المتعارف عليها دوليا . فالسلطة الحاكمة في سلطنة عمان حاليا هي سلطة شبه اقطاعية ومن هنا تحاول هذه السلطة ان تكيف كافة الاوضاع حسب منظارها وتوجهاتها وتحتل المرأة جانبا كبيرا في هذه النظرة وتلك التوجهات . فلا توجد في عمان مجالس تشريعية ولا جامعات ولا اي شكل من أشكال الديمقراطية التي تطبق في البلدان الاخرى من العالم .

● اما الحياة المعيشية للمرأة في عمان فانها في اردأ الاحوال وهذا ينطبق على الغالبية العظمى من النساء العمانيات غير ان هناك قلة من الفئات البرجوازية والاقطاعية تعيش في وضعية افضل من الفئات الاجتماعية الكادحة الاخرى . فالاطفال محرومون من كافة انواع الرعاية فلا يوجد في سلطنة عمان دور للحضانة ولا حتى روض للاطفال عدا لابناء قلة من التجار وهذه مراكز تعتني بابناء تلك القلة . فالنساء العمانيات في غالبيتهن الساحقة يقضين معظم اوقاتهن في بيوتهن يقمن بالاعمال المنزلية الروتينية اليومية وحتى الاعمال الانتاجية التي تعودت عليها المرأة العمانية في المناطق الريفية والتي تعتبر المرأة فيها اكثر حظا من اختها بالمدن تحاول السلطات الاستعمارية والرجعية ان تحرمها من هذا العمل الخلاق والعودة بها الى السجون المنزلية التي ترضي رغبات وطموحات ذوي العقليات الاقطاعية .

● ان العقبات التي تقف في وجه تطور المرأة العمانية وتقدمها تتمحور في السلطة الرجعية نظرة دونية . وهذا راجع الى العقلية المتخلفة شبه الاقطاعية التي تحكم توجه هؤلاء الحكام . وهم يعملون بكل ما لديهم من قوة على ترسيخ مفاهيمهم البالية السلفية في بلادنا . لذا نراهم يعملون على تحجيم مدارس التعليم النسائية ولا يسمحون بفتحها الا على اضيق نطاق . وهذه المدارس توجد في بعض المدن فقط .

■■ العمل ممنوع !!

● في عمان لا يوجد عاملات بالمفهوم العلمي لذلك وهذا ناتج عن عدم وجود مصانع او معامل من جهة ومن جهة اخرى ، فالافكار السلفية المطبقة في بلادنا تنص في غالبيتها على عدم تشغيل المرأة في هذه الاعمال ، ان وجد بعضها . اما في المناطق الريفية فان المرأة العمانية تشارك الرجل في الاعمال الزراعية العائلية فقط وفي مواسم معينه بالسنة كفترة الّبذار والحصار .

● اما في اعمال الخدمات التي تقوم بها النساء في العديد من بلدان العالم وخصوصا في الدول الرأسمالية والسائرة على هذا النهج من دول العالم الثالث ففي عمان لا توجد هذه الظاهرة وذلك لعدم مغادرة النساء العمانيات لمنازلهن والمشاركة بالاعمال الاخرى خارج المنازل لهذا لا تعمل النساء في عمان في هذا القطاع او بالاحرى لا تتعاطى هذا الجانب من الاعمال حيث يعتبر القيام بها مخالف للعادات والتقاليد المتوارثة .

● اما حول ادارة المراكز القيادية في الدولة فان هذه في ظل سلطة رجعية اقطاعية تعتبر من المحرمات للنساء ولا يسمح لهن باشغال هذه المراكز القيادية وهي حكر على الرجال في بلادنا . وهذا الشيء يسري على جميع الهيئات في كافة القطاعات عدا جانب بسيط من قطاع التعليم حيث تشغل النساء في مدارس البنات ناظرات لهذه المدارس اما في غير هذا القطاع فلا تتمتع المرأة باي وظيفة رسمية قيادية .

● المساواة بين المرأة والرجل مفقودة تماما في عمان في جميع المجالات سواء في الحقوق او في الواجبات او التوظيف او في التعليم او في مجال الاسرة او في غيرها من المجالات التي تهم المرأة . فلا توجد في عمان تشريعات تتعلق بحماية الامومة والطفولة عدا ما تتطرق اليه القوانين الدينية في هذا الجانب .

● اما العناية الصحية فهي محدودة جدا لجميع المواطنين العمانيين . وقد قامت السلطة في السنوات الاخيرة بفتح بعض المستشفيات العامة الحكومية في بعض المدن الهامة من عمان . وهذه لا توجد بها كافة الاقسام المتعلقة بعلاج الامراض الموجودة والمنتشرة ، فهي مستشفيات غير متخصصة ومع كل هذا فان قلتها جعلت المواطنين يتوافدون عليها من كافة المناطق النائية بالسلطنة مما ادى الى ان تنعدم فيها العناية بالمرضى . وهذا ينطبق على الاقسام الموجودة بهذه المستشفيات والمختصة بعلاج الامراض النسائية مما حدى بالمواطنين العمانيين ان يطلقوا عليها الشعار التالي : داخلها مفقود وخارجها مولود : فلا توجد بها اية عناية بالمرض تستحق ان يطلق عليها هذه التسمية .

كما أن الاطباء العاملين بها يمتلكون عياداتهم الخاصة التي تدر عليهم مبالغ كبيرة . لهذا نجد هؤلاء الاطباء ينصحون المرضى الذين يرتادون هذه المستشفيات العامة أن يراجعوا العيادات الخاصة . وهذا يحدث تحت سمع وبصر السلطة القائمة حيث يقوم هؤلاء باستغلال المواطنين الذين يتعالجون لديهم .

يسمح للمرأة بالعمل بحرية في مناطق الثورة ... ويمنع تشغيل الاطفال ...

ويلاحظ في السنوات الاخيرة احجام كثير من المواطنين عن مراجعة هذه المستشفيات . وفي هذا الوضع الصحي تكون النساء الضحية الاساسية حيث تكثر الوفيات في صفوفهن سواء اثناء الولادة أو خلال العلاج من الامراض الاخرى وهذه كثيرة في بلادنا حيث تنتشر كافة الامراض المعروفة في المناطق الحارة اضافة الى امراض سوء التغذية والنظافة .

● ان الولادة في المستشفيات هذه بالنسبة للشعب العماني تعتبر من الامور الجديدة عليه دوليا الا في أوائل العقد السابع من هذا القرن اي منذ عام ١٩٧٤ اما في السابق فلم يوجد بما يسمى بالمستشفى في عام ١٩٧٤ م افتتح أول مستشفى بالعاصمة مسقط ، ومع وجود قسم في هذا المستشفى خاص بالولادة الا ان معظم النساء العمانيات يولدن اطفالهن في بيوتهن وتقوم بالاشراف على ذلك قابلات غير مؤهلات علميا ويعتمدن فقط على الخبرة وهن من النساء المسنات . وعندما يحدث ما هو طارىء في هذا المجال يتم اللجوء الى العيادات الطبية الخاصة بمصاريف مرتفعة .

● ان الاطفال في عمان ونتيجة للفقر الذي ينهش باظافره جماهير واسعة من شعبنا العماني فان الاهالي يضطرون امام هذه الظروف القاسية الى تشغيل اطفالهم ليساعدوا باجورهم القليلة في نفقات الاسرة . ولكون منظمتنا نبهت الامهات وآلاباء آلى خطورة هذه الاعمال على الاطفال انفسهم وعلى المجتمع ايضا فيما بعد الا ان الظروف الاجتماعية القاسية كانت العامل الذي يؤدي الى دفع الاباء بابنائهم نحو مجال العمل وهم عادة يشتغلون في المرافق الخدماتية وليس الانتاجية عدا الزراعة بالمناطق الريفية .

■■ المرأة في ظل الثورة

● اما النساء في ارياف عمان فهن في الغالب يعملن في مزارع الاسرة اما من حيث الحماية الاجتماعية معدومة تماما .

● اما من حيث النشاطات والانجازات التي قامت بها منظمة المرأة العمانية خلال الفترة المنصرمة من عملنا فهي على الوجه التالي : -

■ يسمح لنا بالعمل بشكل حر في مناطق الثورة ، فقد اصدرنا قانونا حول الزواج والمتعلق بالسن والاختيار . في هذا النطاق رفعنا سن الزواج الى ١٨ سنة بالنسبة للبنت و ٢٠ سنة بالنسبة للولد .

■ تم من قبلنا العمل على فتح دور للحضانة ، كما منعنا تشغيل الاطفال . ونحن نحاول نقل هذه التجربة الى المناطق الاخرى من عمان تلك الواقعة تحت سيطرة السلطة الرجعية .

■ وفي نطاق الاسرة اصدرنا قانونا بعدم شرعية الطلاق بين الزوجين الا بعد اثبات المبررات من قبل الطرف المطالب بالطلاق . ويقوم بهذا الدور مندوبات عن المنظمة نفسها . كما عملنا على اشراك المرأة في كافة مجالات العمل في هذه المناطق ومساواتها بالرجل في جميع القطاعات في الحقوق والواجبات .

■ فتح مراكز محو الامية في مختلف مواقع التجمعات السكنية النسائية .

■ تشغيل المرأة في مختلف المواقع الانتاجية والخدماتية .

هذا هو باختصار الوضع الحالي للمرأة العمانية اذ ان النساء في عمان والتي تبلغ نسبة الامية بين صفوفهن ٩٩ بالمئة لهن مشاكلهن الخاصة التي تختلف في سماتها العامة عن العديد من نساء بلدان العالم الثالث ...

★ وضع التقرير منظمة المرأة العمانية وقدم الى اجتماع اتحاد النساء الديمقراطي العالمي في موسكو - آب ١٩٧٨ .